

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/G/45
21 March 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

رسالة مُؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجّهة من الممثل الدائم لتركيا
لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان

أود أن أعرب عمّا أثاره تقرير السيدة كاتارينا توماشفسكي، المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم (E/CN.4/2003/9)، من شعور بالأسف في نفوينا لما تضمنه من مزاعم خطأً جسيماً بشأن زيارتها إلى تركيا في الفترة من ٣ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

ففي معرض الإشارة إلى قرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٢/٨٤ الذي يطلب جملة أمور منها أن تتضمن تقارير الآليات المواضيعية تعليقات على مشاكل الاستجابة، تبرز المقررة الخاصة "عدم التعاون" من قبل تركيا مدعية أن "جهود المقررة الخاصة لمتابعة بعثتها إلى تركيا (E/CN.4/2002/60/Add.2) عرقّها حتى الآن صمت الحكومة".

وتشعر الحكومة التركية بالقلق إزاء هذا الأسلوب غير المفهوم وغير المقبول. وينبغي للمقررة الخاصة أن تدرك تماماً أن القرار ٢٠٠٢/٨٤ وغيره من القرارات ذات الصلة التي اتّخذتها اللجنة تؤكد أيضاً أهمية الحيدة والموضوعية والاستقامة والاستقلال في الآليات المواضيعية.

ويختبأ لأي سوء فهم وبغية رسم صورة كاملة، أرى أنه من الضروري أن أورد التوضيح التالي.

إن تركيا بلد من البلدان التي وجهت دعوة دائمة للآليات المواضيعية التابعة للجنة والتي أبدت دائماً تعاوناً كاملاً في هذا المجال. وقد لقيت المقررة الخاصة تعاوناً كاملاً من قبل الحكومة التركية التي فعلت الشيء ذاته مع جميع الذين لديهم ولاية وقاموا بزيارة تركيا في إطارها.

ونظراً إلى تعاوننا مع المقررة الخاصة، فقد دهشت الحكومة التركية للموقف وطريقة العمل الحاديين والفظيين اللذين أبدئناهما المقررة الخاصة في أثناء زيارتها إلى تركيا. وإضافة إلى ذلك، تجاوزت المقررة الخاصة حدود ولايتها فأطلقت في تقريرها عن زيارتها إلى تركيا مزاعم لا أساس لها بشأن مسائل لا تتصل بولايتها على الإطلاق. وقد أدى هذا النهج ومعه تشويه الحقائق والاستنتاجات الساذجة إلى نشوء شكوك جدية في موضوعية التقرير.

وفي الدورة الثامنة والخمسين، أدى الوفد التركي ببيان في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ أبدى فيه ملاحظات موجزة من الحكومة التركية بشأن تقرير المقررة الخاصة عن زيارتها إلى تركيا، مؤكداً في ذلك البيان أن آراءنا وملاحظاتنا ستعمل مفصلاً كوثيقة رسمية من وثائق اللجنة. وقد تكرر ما جاء في ذلك البيان في رسالتنا المؤرخة ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ والمحتجة إلى المقررة الخاصة. ثم أحيلت إلى المقررة الخاصة والمفوض السامي لحقوق الإنسان في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ رسالة تتضمن الملاحظات والمعلومات المقدمة من الحكومة التركية، وطلب في تلك الرسالة تعليميها ومرافقها كوثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والخمسين للجنة.

إن طريقة العمل تلك التي اتبعتها المقررة الخاصة لا تفيid غرض حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وليس من شأنها إلا تسييس التعاون مع الآليات الخاصة في اللجنة وإلحاد الضرر بصدقية هذه الآليات.

غير أنني أود أن أؤكد أنه رغم هذه التجربة السلبية مع المقررة الخاصة، تلتزم الحكومة التركية بالتعاون تعاوناً وثيقاً مع الآليات المواضيعية في اللجنة بطريقة بناءة.

وأكون ممتناً إذا عملتم على تعليم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

توركوكول كورتكين
(توقيع)
السفير
الممثل الدائم